# المعاهدات الليبية الأورومتوسطية في القرنين 18–19م

# المضمون والنتائج

**أ.د. المختار الطاهر كرفاع(*)**

**استاذ التاريخ الحديث والمعاصر . جامعة الزاوية**

**الملخص**

يتناول البحث مجموعة المعاهدات والاتفاقيات التي تضمنتها بعض الكتب التاريخية والتي وقعتها طرابلس الغرب ( ليبيا ) مع عديد الدول الأوروبية المتوسطية والغربية خلال القرنين 18 – 19م، من حيث أسباب ودوافع عقدها والظروف التي صاحبتها وأملتها، ومن ثم تحليل محتوى تلك المعاهدات بشكل شمولي وبيان مواضع توافقها واختلافها، وتحديد عناصر القوة والضعف فيها، وبيان المساهمة الليبية في رسم علاقات متوسطية أوروبية ليبية، وما ترتب عليها من نتائج ايجابية كانت أم سلبية زادت أو حدت من نفوذ طرابلس ( ليبيا ) على المستوى

(*) Email:.a. Kerfaa@zu.edu.ly

المتوسطي، ومن ثم معرفة الدور الليبي في تقرير شؤون البحر المتوسط خلال الفترة المحددة للبحث.

**Abstract:**

The research deals with the set of treaties and agreements included in some historical books that were signed by Tripoli in the West (Libya) with many European Mediterranean and Western countries during the 18-19 centuries CE, in terms of the reasons and motives for their contract, the circumstances that accompanied them and their terms, and then analyzing the content of those treaties in a comprehensive manner and indicating the points of their compatibility And their differences, identifying the elements of strength and weakness in them, and stating the Libyan contribution to drawing Mediterranean European-Libyan relations, and the positive or negative consequences that resulted from them, which increased or limited the influence of Tripoli (Libya) at the Mediterranean level, and then knowing the Libyan role in determining Mediterranean affairs. During the specified period of research.

**تقديم**

البحر المتوسط، بحر يتوسط العالم القديم، بحر قامت على ضفتيه عديد الحضارات تاثرت وأثرت في بعضها البعض، تمازجت شعوبه واختلطت من خلال الحضارات التي قامت على ضفتيه، وربط بين ضفتيه تاريخ مشترك اتسم بالصراع والتنافس أحياناً، وبالتعاون والتحالف أحياناً أخرى، فمراحل الصراع وهي الغالبة حكمتها فلسفات وايدلوجيات دينية وتوسعات ومطامع

استعمارية، في حين كانت التحالفات مبنية على المصالح، وإن كان أغلبها آنية ولم تأخذ صفة الديمومة، بخاصة إذا كانت تلك التحالفات بين دولتين إحداهما جنوبي الضفة والأخرى شمالي الضفة، وفي المجمل أعطت تلك العلاقات لدوله وشعوبه سمة ميزته عن غيره من بحار العالم، ميزة جعلته ملتقى للحضارة والتجارة والتنوع الديني والثقافي والاثني، ( فالبحر أداة وصل وتواصل بين الشعوب، فالوصل ضروري للحرب ضرورته للسلم، والالتقاء في البحر لابد منه للحرب، وللتجارة، وللعداوة، وللصداقة، ولإيقاع الضرر، ولتبادل المنافع.)[1]

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن البحر المتوسط شكل في الغالب مصدر خطر على الكيان الليبي عبر التاريخ، والحديث منه على وجه الخصوص، كما كان ميدان لإظهار القدرة الليبية على التعامل مع المتغيرات الدولية التي عرفها العالم خلال القرنين 19/18م، ولإثبات صحة أو خطأ هذه الفرضية فإن هذه المحاولة ستعتمد على دراسة مجمل المعاهدات الليبية الأورومتوسطية والأوروبية الغربية التي وقعت بين الطرفين خلال الفترة المعنية بالدراسة، والتي كان للبحر المتوسط الدور الرئيس في صياغتها، ( بحكم ما فرضه الموقع الجغرافي على ساكنيه من أسلوب للحياة في التعامل مع الآخر من حيث التأثير والتأثر.)[2] لذلك سيتم تقسيم الورقة إلى محورين اساسيين.

**المحور الأول: تمهيد تاريخي للأوضاع السياسية في حوض المتوسط خلال فترة الدراسة، يتبعه عرض للمعاهدات الليبية الأورومتوسطية والأوروبية الغربية.**

**المحور الثاني: تحليل ونقد تلك المعاهدات وتبيان مواطن الضعف والقوة فيها بالنسبة للسياسة الخارجية الليبية مع الدول الأورومتوسطية والغرب أوروبية.**

كان للبحر المتوسط وما زال الدور الفعال في رسم سياسات الدول الواقعة على شاطئيه تجاه بعضها البعض، سواء في السلم أو الحرب، بل كان له دور أيضاً في سياسات دول بعيدة

عنه كدول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في تحديد نوعية علاقاتها بدوله، وخاصة دول شمال أفريقيا ومنها ليبيا التي بحكم موقعها تركت بصمتها على هذا البحر خلال القرنين الثامن عشر والعقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، عندما تأسس فيها حكم الأسرة القرهمانلية 1711 – 1835م، والتي اصبحت ليبيا خلالها دولة شبه مستقلة عن الدولة العثمانية لها مكانة لا يمكن إغفالها على تاريخ البحر المتوسط، من خلال سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات عقدتها مع عديد الدول الأوروبية و الأورومتوسطية على وجه الخصوص دون العودة إلى استنبول، اتسم بعضها بالندية، وبعضها بالخضوع الذي وصل إلى درجة الإذلال.

قبل الخوض في صلب الموضوع أرى لزاماً عليّ أن أُعَرج وبشكل مبسط عن الوضع الدولي على ضفتي المتوسط خلال فترة الدراسة لندرك من خلالها كيف بُنِيَتْ العلاقات الليبية الأورومتوسطية وكيف أثر البحر المتوسط في رسم سياسة كل طرف تجاه الآخر.

عرفت أوروبا خلال فترة الدراسة مرحلة تحولات كبرى وعلى مختلف الصُعّدْ، والتي كانت ثمرة مباشرة لحركة الكشوف الجغرافية، وما ترتب عليها من تغيرات جذرية في المجتمعات الأوروبية.

- في المجال السياسي برزت الدعوات المنادية بالحكم الدستوري وإنهاء ما كان يعرف بالحق الإلهي للملوك وحكمهم المطلق. إذ أصبحت لأراء فلاسفة عصر التنوير أمثال فولتير ومنتيسيكو وجان جاك روسو صدى، ووجود كبير بين طبقات المجتمعات الأوروبية، حيث ظهرت الافكار الثورية المنادية بالعنف لتغيير الأوضاع السائدة في أوروبا وكانت الثورة الفرنسية 1789م التعبير الفعلي لتلك الأفكار.
- في المجال الاقتصادي برزت دعوات التحرر من النظام الاقطاعي القائم على ملكية الأرض، ليحل محله نظام اقتصادي جديد قائم على الملكية الفردية والنشاط الفردي واستثمار

رأس المال في التجارة والتوسع الاستعماري، وتطور وسائل الإنتاج وزيادة المعروض من السلع، وإدخال الآلة محل الجهد البشري والحيواني كوسائل للإنتاج المكثف، والتي عُرِفَتْ فيما بعد بالنظرية الرسمالية القائمة على شعار دعه يملك دعه يمر.

- في المجال الاجتماعي برزت طبقة اجتماعية جديدة خرجت من رحم التغيرات السالفة الذكر أخذت على عاتقها صنع مستقبل أوروبا، تلك هي الطبقة الوسطى التي ستطبع تاريخ أوروبا بل والعالم منذ القرن السادس عشر وحتى يومنا هذا.
- كل ذلك أنتج لأوروبا ( حكومات قوية، وجيوش واساطيل وميزانيات وثروات ضخمة، مكن من ابتداع طرق جديدة للنقل وارسال جيوش جرارة بعيداً عن أوطانها وتموينها بانتظام أعواماً عدة، إضافة إلى ابتكار وسائل جديدة للمواصلات، واستخدام طرق جديدة للدعاية لتنظيم الرأي العام وضبطه.)[3]

عززت تلك الحكومات مكانة دولها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، بفضل الثورة الصناعية وما ترتب عليها من تغيرات ضخمة شملت كل مناحي الحياة في أوروبا، وبدرجات متفاوتة بين شعوبها. وعلى الرغم من تضائل الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للبحر المتوسط كبحر للتواصل الحضاري والاقتصادي بين الشرق والغرب منذ بداية القرن السادس عشر وانتقالها لغرب أوروبا والمحيط الأطلسي، فإن ذلك لا يعني بالمطلق انتهاء اهميته بالنسبة لدوله وشعوبه، إذ عرفت ضفته الشمالية للمتوسط في العشرية الأولى من القرن الثامن عشر حرب مدمرة حول وراثة العرش الاسباني بين سنتي 1702 – 1713م انتهت بمعاهدة أوترخت التي بدلت بصورة كبرى التوازن السياسي والعسكري في الحوض الغربي للبحر المتوسط، إذ تقلص النفوذ الاسباني في أوروبا مقابل ترسيخ وتأكيد الدور الفرنسي في شؤون القارة، فيما دخلت بريطانيا لاحقاً كعنصر جديد وفاعل في الهيمنة على المتوسط وتقرير شؤونه، أما النمسا فقد مُنِحَتْ وضعاً

مسيطراً في معظم إيطاليا باستثناء البندقية وسافوى وبيدمونت وجنوى التي ظلت تتأرجح بين الاستقلال التام أو الولاء لكل من النمسا وفرنسا.[4]

في الضفة الجنوبية من المتوسط وتحديداً في مناطق الشمال الأفريقي ( طرابلس، تونس، الجزائر) كان للعثمانيين وجود قوي منذ منتصف القرن السادس عشر عندما تمكنوا من ضم تلك المناطق لسيطرتهم بعد صراع طويل ومرير ضد الاسبان وفرسان مالطا في إطار الصراع الإسلامي المسيحي في الحوض الغربي للبحر المتوسط، والتي تحولت في فترة الدراسة إلى دويلات شبه مستقلة عن الباب العالي بظهور أسر محلية حاكمة فيها أقامت علاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية مع عديد الدول الأوروبية دون العودة إلى الحكومة المركزية في استنبول، والتي شاركت وبفاعلية في تقرير شؤون البحر المتوسط، بالرغم مما يدعيه المؤرخ البريطاني رماتيو أندرسون من أن تلك ( الدويلات كانت تحتل في السياسة الأوروبية وضعاً مُحيطياً هامشياً، وأنها لم تعد في مقدورها أن تتحدى الدول البحرية مثل بريطانيا العظمى وفرنسا، فالجزائر فقدت عصرها الذهبي بنهاية القرن السابع عشر، وتونس لم تكن مطلقاً كالجزائر مركزاً عظيماً للقرصنة، فيما لم تكن طرابلس الصغيرة والفقيرة بقادرة على إثارة أطماع أو خوف الدول الأوروبية.)[5]

طرابلس الصغيرة الفقيرة لم تكن بقادرة على اثارة اطماع أو خوف الدول الأوروبية، لو قبلنا جدلاً بهذا الحكم والذي لا يخلو من التعصب الغربي ضد كل ما هو عربي إسلامي والتقليل من فاعليته التاريخية، فبماذا نفسر ذلك الكم من المعاهدات والاتفاقيات الليبية الأورومتوسطية؟ والمعاهدات مع دول شمال وغرب أوروبا مثل السويد، والدنمارك، وهولندا، وبريطانيا؟ وبماذا نفسر دخول عبارة إلى شواطئ طرابلس ضمن نشيد اسطول الولايات المتحدة الأمريكية؟[6]

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات لابد لنا من الحديث عن طرابلس وبصورة مبسطة كإيالة عثمانية مع بداية العشرية الثانية من القرن الثامن عشر، حتى ندرك الدور الحقيقي الذي لعبته في حوض المتوسط، ومن ثم نتلمس علاقاتها بالمشاركين لها على هذا البحر.

في عام 1711م تمكن أحمد القرهمانلي من الاستيلاء على السلطة والقضاء على الانكشارية العثمانية، وإعطاء طرابلس ( ليبيا ) مكانة دولية واقليمية ذات شأن في شمال أفريقيا والحوض الغربي للمتوسط، من خلال سلسة من الإصلاحات الاقتصادية والعسكرية مكنت البلاد من أن تتبوأ مكانة في حوض المتوسط لا يمكن إنكارها يدلل عليها ذلك الكم من الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأورومتوسطية والغرب أوروبية، والتي لم تكن بالقطع كلها لصالح طرابلس، وإنما كما هو في عالم السياسة بين الدول وليدة ظروفها المحلية والدولية. وتسهيلاً للدراسة فإننا سنذكر تلك المعاهدات أولاً، ثم نتاولها بالدراسة والتحليل ثانياً.

**أولاً : المعاهدات الليبية الفرنسية 1711 – 1835م.**

بتولي أحمد القرهمانلي الحكم في طرابلس سنة1711م دخلت ليبيا طوراً جديداً في علاقاتها الخارجية، فالحاكم الجديد لم يستلم الحكم على طبق من ذهب، وإنما استلم بلاد تعاني منذ فترة طويلة من الفوضى والاضطرابات، وعدم الاستقرار الأمني وتدهور في الأوضاع الاقتصادية والمالية، علاوة على أنه يُعَدُ مغتصباً للحكم إذ لم يتحصل على فرمان تعينيه من السلطان العثماني، وعلى الرغم من كل تلك العوائق عمل الباشا القرهمانلي على تثبيت حكمه قبل أن يتحصل على فرمان التولية من استنبول، بنجاحه في القضاء على حركات التمرد التي عمت مناطق عديدة من البلاد وإعادة الأمن والاستقرار إليها، وهو ما ساعد في الحصول على شرعية لحكمه من استنبول في مار 1722م[7]

بالرغم من انشغال أحمد القرهمانلي بالأمور الداخلية لطرابلس سعياً منه في تثبيت حكمه، فإن ذلك لم يمنعه من التواصل مع القناصل الأوروبيين في طرابلس تداركاً منه لأهميتهم في سياساته المستقبلية مع دولهم، ولذلك عمل منذ توليه السلطة على اتباع سياسة خارجية مسالمة مهادنة مع الدول الأوروبية الكبرى والبحرية منها على وجه الخصوص، وتأتي في مقدمة هذه الدول فرنسا التي ربطتها بطرابلس معاهدة سلام منذ عام 1693م[8] وجددت عام 1711م بمناسبة تولي الباشا حكم طرابلس، كما سعى القرهمانلي وخلفاؤه من بعده إلى عقد سلسلة من المعاهدات مع كل من اسبانيا، وبريطانيا، والدويلات الإيطالية، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية، حكمتها وأملتها ظروف محلية ودولية رسمت العلاقات الدولية خلال فترة الدراسة.

كانت فرنسا أكثر الدول الأورومتوسطية التي عرفت علاقاتها بليبيا خلال القرنين 18، 19 تأزماً بسبب نشاط البحرية الليبية ضد السفن الفرنسية. في عام 1713م قامت فرنسا الخارجة لتوها من حرب الوراثة الاسبانية بتجريد حملة على طرابلس لكنها لم تتمكن من فرض معاهدة بديلة عن معاهدة 1693م، وسويَّ الأمر بين البلدين بتبادل الهدايا والسفراء.[9]

ظلت العلاقات بين طرابلس وباريس تتأرجح بين السلم والحرب بسبب الخروقات التي يقوم بها الطرفان في البحر المتوسط ضد بعضهما البعض، من قبيل مضايقة الباشا للرعايا المسيحين المقيمين بطرابلس جراء الضرائب المتعددة التي يفرضها عليهم، أو بسبب تدخلات القنصل الفرنسي في الشؤون الداخلية للإيالة بإعلانه أن الرعايا المسيحين الكاثوليك في طرابلس تحت الحماية الفرنسية، وهو أمر عده الباشا انقاصاً من سيادة طرابلس فأمر بإنزال العلم الفرنسي من على سارية القنصلية وتجميد العلاقات مع فرنسا وفي مقدمتها العلاقات التجارية، والذي عُدَّ وفق أعراف تلك المرحلة منح الأذن للبحرية الليبية بحرية التصرف في شن حملاتها ضد السفن الفرنسية، ومن يتمتع بحمايتها من سفن الدول الأخرى واقتيادها إلى ميناء طرابلس ومصادرة

وأسر ما عليها، وخلال تلك الأحداث أرسل الباشا سفارة إلى باريس برئاسة السفير محمد خوجه سنة 1719م الذي تمكن من اقناع الفرنسين بإرسال وفد إلى طرابلس لعقد معاهدة جديدة بين البلدين، والتي ستكون بداية لسلسة من المعاهدات بلغ عددها خمس معاهدات كانت تواريخها كالآتي:

- معاهدة سلام بين طرابلس وفرنسا بتاريخ 4 يوليو 1720م، تكونت من 30 مادة.[10]
- معاهدة سلام بين طرابلس وفرنسا بتاريخ 9 يونيو 1729م، تكونت من 39 مادة، عُدِلَتْ بإضافة مادة لها في 27 مايو 1752م.[11]
- تجديد معاهدات السلام بين طرابلس وفرنسا بتاريخ 12 ديسمبر 1774م.[12] اضيفت لها خمسة بنود في 20 مايو عام 1781م.[13]
- معاهدة سلام بين طرابلس وفرنسا بتاريخ 18 يونيو 1801م، تكونت من 53 مادة.[14]
- معاهدة تجارة وملاحة بين طرابلس وفرنسا بتاريخ 11 أغسطس 1830م، تكونت من 9 مواد في النص الفرنسي، و11 مادة في النص العثماني.[15]

اضافة إلى ما سبق فإن فرنسا لم تكتف بالمعاهدات المذكورة أعلاه، بل أصدرت في 18 فبراير 1799م في عهد نابليون بونابرت ومن جانب واحد قرار رخّص فيه للقطع البحرية الفرنسية بالاستيلاء على السفن الحربية أو التجارية لكل من طرابلس وتونس والجزائر.[16]

**ثانياً: المعاهدة الليبية الاسبانية 1784م.**

كان انتهاء الحكم العربي في الاندلس سنة 1492م بداية لمرحلة جديدة للعلاقات العربية الاسبانية، علاقات اتسمت بالعداء والحروب المتواصلة بين الطرفين منذ بداية القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، إذ تمكنت اسبانيا من احتلال منافذ بحرية هامة على سواحل شمال افريقيا وفي تواريخ مختلفة ابتداء من سبته على الساحل المغربي ونهاية بطرابلس

ليبيا سنة 1510م، مع نهاية القرن الثامن عشر توصل الطرفان إلى عقد المعاهدة التالية وهي الوحيدة التي عقدت بين البلدين.

- معاهدة السلام الليبية الاسبانية بتاريخ 10سبتمبر 1784م، وتكونت من39 مادة.[17]

**ثالثاً: معاهدات السلام الليبية مع النمسا والدويلات الإيطالية. 1711 – 1835م.**

اتسمت العلاقات السياسية والتجارية بين طرابلس والنمسا والدويلات الإيطالية بعدم الاستقرار والضعف طوال القرن السابع عشر، إذ لم تكن للنمسا والدويلات الإيطالية أي تواجد قنصلي بطرابلس، بالرغم من التبادل التجاري القائم آنذاك، وتُرجع أسباب ذلك إلى اعتماد النمسا والدويلات الإيطالية على ممثليها في استنبول لحماية مصالحها في طرابلس باعتبارها ولاية تابعة للدولة العثمانية. وتذكر المصادر التاريخية أن أول اتصال بين طرابلس والدويلات الإيطالية كان مع البندقية عام 1600م لتحريك التجارة بينها وبين ايالات شمال أفريقيا ومنها طرابلس، إلا أن هذه المحاولة ذهبت أدراج الرياح.[18] ولم تتم أية اتصالات مباشرة بين طرابلس وتلك الدول حتى بداية العشرية الثانية من القرن الثامن عشر عندما تولى القرهمانليون السلطة بها وأسسوا لدولة شبه مستقلة عن الباب العالي، حيث بدأ التواصل المباشر بين الطرفين ووقعت معاهدات سلام وتجارة وتبادل القناصل، لكن تلك العلاقات شابها الكثير من التوتر وعدم الاستقرار، إذ كثيراً ما عرفت تلك المعاهدات النقض من أحد الطرفين بحجج يرى كل طرف أن الآخر مسؤولٌ عنها. والمعاهدات هي:

**أ. مع النمسا والبندقية 1718م – 1766م.**

- معاهدة باساروفيتز في21 يوليو1718م مع الباب العالي ضمن تحالف البندقية مع النمسا ضد الدولة العثمانية، وتسري بنودها على إيالات شمال أفريقيا ومنها طرابلس.[19]

- معاهدة بين طرابلس والنمسا بتاريخ 7 يناير 1749م لتأمين السفن النمساوية في البحر المتوسط.[20]
- معاهدة صلح بين إيالة طرابلس والبندقية ( المواد الخاصة بتسويق أملاح طرابلس بتاريخ 19 أكتوبر 1763م ) وتكونت من 7 بنود.[21]
- معاهدة صلح بين إيالة طرابلس والبندقية بتاريخ أبريل 1764م وتكونت من 23 مادة.[22]
- تجديد معاهدة 1764م بين إيالة طرابلس والبندقية بتاريخ أغسطس 1766م وهو نفس العام الذي افتتحت فيه البندقية قنصليتها بطرابلس.[23]
- اتفاق مالي تدفع بموجبه البندقية مبالغ مالية لطرابلس وقِّعَ بتاريخ 11 ديسمبر 1774م.[24]

**ب . مع نابولي 1741 – 1835م.**

- معاهدة سلام وتجارة وتبادل القناصل بين طرابلس ونابولي في 3 يونيو 1741م.[25]
- تجديد معاهدة عام1741م مرتين، الأولى في 11 أبريل1745م[26] و الثانية في 28 أغسطس1785م.[27]
- هدنة بين طرابلس ونابولي في 10 مايو 1812م.[28]
- معاهدة سلام بين طرابلس ونابولي بتاريخ 30 أبريل 1816م مدتها عشر سنوات وتسمح بتبادل القناصل بينهما.[29]
- معاهدة سلام بين طرابلس ونابولي بتاريخ 18 اكتوبر 1828م بوساطة فرنسية.[30]

**ج . مع سردينيا وتوسكانا 1711م – 1835م.**

- معاهدة صداقة وتجارة بين طرابلس وسردينيا بتاريخ 29 أبريل 1816م.[31]
- معاهدة الصلح وإعادة السلام بين طرابلس وسردينيا بتاريخ 30 ديسمبر 1825م.[32]
- معاهدة صداقة وتجارة بين طرابلس وتوسكانا بتاريخ أبريل1821م.[33]

- تجديد المعاهدة السابقة بتاريخ 5 مارس1829م.[34]

**ثالثاً: مع دول غرب وشمال غرب أوروبا.1711 – 1835م**

كان لدول غرب وشمال غرب أوروبا كهولندا والدنمارك والسويد وبريطانيا وجود تجاري في البحر المتوسط من خلال علاقاتها الاقتصادية مع دول شمال أفريقيا ومنها طرابلس على وجه الخصوص، حيث زادت حدة المنافسة بين الدول الأوروبية الفاعلة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والذي انتهى بتقليص الدور الأسباني وإلى حد ما الدور الفرنسي، فيما بدأ الدور البريطاني في التعاظم في البحار العالمي ومنها البحر المتوسط، فبعد معركة الطرف الأغر 1805م تمكنت بريطانيا من تحويل البحر المتوسط إلى مجال جيوستراتيجي خدمة لمصالحها الاستعمارية، كما نجحت في استغلال قرارات مؤتمري ( فيينا 1814 – 1815م، وإكس لاشابيل 1818م) بتفويض الدول الأوروبية لها في إجبار دول شمال أفريقيا ومنها طرابلس على إنهاء القرصنة البحرية في المتوسط وإلغاء تجارة الرقيق، وعليه وقعت المعاهدات التالية بين طرابلس وتلك الدول وهي كالآتي:.

**أ. مع بريطانيا. 1711 – 1835م.**

لم تكتف طرابلس بعلاقاتها بدول حوض المتوسط السالفة الذكر، ذلك أن القرن الثامن عشر كان قرن النمو الاستعماري الأوروبي وبروز بريطانيا وفرنسا كدول عظمى، والتي سيكون لهما الكلمة الفصل في تقرير مصير العالم على أنقاض امبراطوريات اسبانيا والبرتغال وهولندا.

لم تكتف بريطانيا تحديداً بسيطرتها على بحار ومحيطات العالم الجديد، بل توجهت إلى البحر المتوسط في خضم الصراع مع فرنسا خاصة بعد حملة نابليون على مصر عام 1798م والتي أعادت للبحر المتوسط أهميته الاستراتيجية، لذلك كان لابدّ من حدوث تواصل وتقارب بين دول شمال أفريقيا ومنها طرابلس مع بريطاينا التي أصبح لها الدور الأكبر في إقرار مصير المتوسط، خاصة بعد احتلالها لجبل طارق إثر معركة الطرف الاغر عام 1708م، وتأكيد ذلك

في معاهدة أوترخت عام 1713م التي أنهت حرب الوراثة الأسبانية 1702 – 1713م.[35] ولا يعني ذلك أن التواجد البريطاني لم يكن موجوداً في المتوسط قبل هذا التاريخ، لكن حرب الوراثة الأسبانية كانت نهاية التفوق الأسباني البحري وبداية للهيمنة البريطانية البحرية على العالم، ومنها الهيمنة على البحر المتوسط واحتلالها لأهم نقاطه الإستراتيجية (جبل طارق 1704م، مالطة 1799م، قبرص 1878م، مصر 1882م ) وترتب على ذلك التواجد إقامة علاقات تجارية وسياسية مع دول شمال أفريقيا ومنها طرابلس، تلك العلاقات التي حكمتها مصالح متبادلة اتسمت بالتصالح والسلام حيناً والتوتر والحرب أحياناً.

تعود بدايات العلاقات الليبية البريطانية إلى عهد كروميل عندما تم التوقيع على معاهدة صلح عام 1658م.[36] جددت في أكتوبر عام 1662م تحت ضغط الاسطول البريطاني الذي كان يجوب المتوسط لحماية التجارة البريطانية من سفن قراصنة شمال أفريقيا ومنها سفن طرابلس.[37] وفي 15 مارس 1676م توصل الطرفان الليبي والبريطاني إلى عقد معاهدة صلح جديدة أنهت النزاع بين الطرفين.[38] فيما يذكر باولو توسكي أنه تم في7 مايو 1691م التصديق على معاهدة سلام وصداقة جديدة بين طرابلس وبريطانيا.[39] بينما تم في 6 أبريل عام 1699م تجديد العمل باتفاقية 1676م.[40]

في العهد القرهمانلي الذي عرف نشاطاً سياسياً ودبلوماسياً مع الدول الأورومتوسطية ودول شمال وغرب أوروبا، رافقه نشاط بحري للبحرية الطرابلسية ضد سفن تلك الدول فيما عُرف في ادبيات تلك المرحلة بالقرصنة البحرية، والتي كانت سمة العلاقات الدولية آنذاك، لجأت بريطانيا إلى استعمال الدبلوماسية معززة بالقوة البحرية للضغط على طرابلس لوقف غارات اسطولها ضد سفنها التجارية في المتوسط، وعقد معاهدات صداقة وسلام متعددة، كما أدرك الباشوات القرهمانليون قوة بريطانيا البحرية وجديتها في التعامل معهم فيما يخص المساس

بمصالحها في المتوسط، ولذلك لم يكن أمامهم بد من الرضوخ للمطالب البريطانية وتوقيع المعاهدات التي اتسم بعضها بالخضوع والاذلال تلزمهم باحترام تلك المصالح، والمعاهدات هي:.

- معاهدة صلح بين طرابلس وبريطانيا بتاريخ 12 أبريل 1730م لتأمين الأسطول البريطاني في المتوسط وإقامة علاقات ودية بين الطرفين.[41]
- معاهدة سلام جديدة بين طرابلس وبريطانيا بتاريخ 19 سبتمبر 1751م وتكونت من 28 مادة.[42]
- تجديد معاهدة السلام بين طرابلس وبريطانيا بتاريخ 28 يناير 1761م.[43]
- معاهدة سلام بين طرابلس وبريطانيا لصالح مملكتي سردينيا ونابولي بتاريخ 29 ابريل 1816م.[44]

**ب. مع هولندا، الدنمارك، السويد 1711 – 1835م.**

على الرغم من أن الدول المذكورة أعلاه ليست دول متوسطية لكن كان لها حضور تجاري من خلال أساطيلها التجارية التي كانت تجوب البحر المتوسط، ولأجل ذلك تعرضت سفن هذه الدول لضربات السفن الطرابلسية خلال فترة الدراسة وبشكل كبير، جعل حكوماتها تسعى لعقد معاهدات سلام مع حكام طرابلس الذين لم يألوا جهداً في استغلال الظروف الدولية والصراعات بين الدول الأوروبية، وبُعد تلك الدول عن شواطئ طرابلس وضعف أساطيلها البحرية للحصول على أتاوات ومزايا مقابل سلامة سفنها وتجارتها، لذلك عقدت تلك الدول مع طرابلس المعاهدات الآتية:

- معاهدة سلام وصداقة بين طرابلس وهولندا بتاريخ 4 أكتوبر 1728م.[45]
- معاهدة صلح وسلام بين طرابلس والدنمارك بتاريخ 2 يونيو 1797م.[46]
- تجديد معاهدة الصلح والسلام بين طرابلس والدنمارك بتاريخ ديسمبر 1815م.[47]

- معاهدة سلام بين طرابلس والسويد بتاريخ 2 أكتوبر 1802م.[48]

**رابعاً: المعاهدة الليبية الأمريكية 4 يونيو 1805م.**

على الرغم من أن الولايات المتحدة ليست دولة أورومتوسطية، لكن كان لها دور في تقرير مصير النشاط البحري للدول المغاربية ومنها طرابلس، فالتواجد الأمريكي الرسمي في البحر المتوسط يعود إلى مرحلة ما بعد الاستقلال عن بريطانيا، إذ وجدت السلع والبضائع الأمريكية طريقها إلى أسواق دول شواطئ المتوسط الأوروبية والعربية على الرغم من بعد المسافة بين الطرفين، الأمر الذي تطلب من الحكومة الأمريكية تأمين سفنها التجارية في المتوسط من خلال التواجد العسكري المباشر، أو التوصل إلى عقد سلسلة من المعاهدات مع تلك الدول ومنها دول شمال أفريقيا وعلى رأسها طرابلس لحماية التجارة والمصالح الأمريكية في المنطقة.

في عام 1801م تولى توماس جيفرسون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي اتسم عهده ( 1801 – 1809م) بتطبيق سياسة استعمال القوة لفرض الوجود الامريكي في المتوسط وحماية التجارة الأمريكية دون دفع مقابل لدول شمال أفريقيا ومنها طرابلس، داعياً في نفس الوقت إلى تشكيل ( تشكيل منظمة من الدول البحرية لتقف حائلاً وسداً منيعاً في وجه القراصنة، وتعيد الحق إلى نصابه في البحر المتوسط.)[49] في المقابل فإن باشا طرابلس يوسف القرهمانلي أدرك جيداً أهداف ومرامي السياسة الأمريكية تجاه بلاده من خلال مماطلة الولايات المتحدة في ما اتفق عليه عام 1786م بين السفيرين الليبي والأمريكي في لندن[50] وكذلك عدم مساواته سلطان مراكش وباي تونس وداي الجزائر الذين قدمت لهم الولايات المتحدة ما طالبوا به من اتاوات مالية وهدايا مقابل سلامة سفنها في البحر المتوسط.[51] الأمر الذي أدى إلى ازدياد التوتر في العلاقات بين البلدين بالرغم من المراسلات التي جرت بين يوسف القرهمانلي والرئيس جيفرسون.

انتهى الخلاف بإعلان باشا طرابلس الحرب على الولايات المتحدة في 14 مايو 1801م، وردت الولايات المتحدة بإعلان الحرب على طرابلس في فبراير 1802م،[52] تلك الحرب التي انطلقت من جبهتين، احدهما برية يقودها القنصل الأمريكي السابق في تونس وليم إيتون صاحب فكرة أن السلام مع دول شمال أفريقيا لا يتأتى إلا من خلال القوة، والذي تمكن من تجنيد أحمد القرهمانلي المقيم في مصر – شقيق باشا طرابلس – ومجموعة من المرتزقة العرب والأوروبيين تمكنت من احتلال مدينة درنة في الشرق الليبي بمساعدة بعض قطع الأسطول الأمريكي، والثانية من البحر إذ حاصر أسطول أمريكي كبير طرابلس لعدة أيام تعرضت خلاله المدينة للقصف العنيف ولحق بمنشآتها أضرار بليغة، الأمر الذي أجبر يوسف القرهمانلي على الدخول في المفاوضات التي نتجت عنها:

- معاهدة صلح وسلام بين طرابلس والولايات المتحدة في 4 يونيو 1805م وتضمنت 20 بنداً.[53] والتي كانت في صالح الولايات المتحدة، وشكلت بداية انهيار البحرية الليبية وتقلص دورها في البحر المتوسط فيما بعد، ونهاية الحكم القرهمانلي ومن ثم سقوط أول تجربة وطنية ليبية لبناء الدولة الحديثة على كامل التراب الليبي.

**المحور الثاني : تحليل ونقد المعاهدات.**

من خلال العرض السابق للمعاهدات الليبية الأوروميتوسطية والغرب أوروبية يمكننا إدراك الأثر الذي تركه البحر المتوسط على الساسة الليبيين في رسم علاقاتهم بالدول المشاركة لهم مياه هذا البحر أو التي لها مصالح فيه، فقد بينت تلك المعاهدات في إطار العلاقات الدولية الآتي:.

1. لم تكن هناك أية معايير قانونية تحكم أو تنظم العلاقات الدولية خلال فترة الدراسة، ولذلك سيكون من (غير الممكن دراسة هذه الاتفاقيات من وجهة نظر القانون الدولي العام الحالي،

أو حتى الذي كان سائداً إلى النصف الأخير من القرن الحاضر.)[54] وإنما تدرس تلك الاتفاقيات حسب الظروف والعصر الذي وقعت فيه.

2. استقلالية طرابلس بشكل يكاد يكون كاملاً عن الدولة العثمانية في رسم سياستها الخارجية وفق مصالحها التي من خلالها تنظم علاقاتها بالدول الأجنبية.
3. استغل حكام طرابلس الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به البلاد كونها أقرب نقطة للتواصل بين أوروبا ووسط أفريقيا، وما يشكله ذلك من أهمية في التجارة الدولية في فرض شروطهم على الدول الأورومتوسطية الأضعف منهم، فيما كانت سياساتهم مع الدول الكبرى كفرنسا وبريطانيا تتأرجح بين الندية أحياناً والخنوع في أغلب الأحيان.

**المضامين المشتركة للمعاهدات.**

1. إقامة سلام دائم بين الطرفين وتحديد المدة التي يعنيها ذلك السلام. فالمعاهدات الليبية الفرنسية المتعددة على سبيل المثال حُددت فيها مدة السلام بمئة سنة [55] فيما كانت مدة المعاهدات المعقودة مع الدول الأخرى تتراوح بين العشرة والعشرين سنة.[56]
2. منع القرصنة بين الطرفين وحرية الملاحة وإطلاق سراح الأسرى أو إفتداؤهم. وهي بنود تكررت في كل المعاهدات الليبية الأورومتوسطية والأوروبية الغربية.[57] وإن لم يحترم هذا الشرط من كلا الطرفين، وخاصة من البحرية الطرابلسية التي لم يكن للباشوات القرهمانليين سيطرة قوية على رياس(رؤساء) بحريتهم.
3. احترام معاهدات الامتيازات السابقة والتي تشمل حق تعين القناصل. وهذا البند تمتع بمضمونه قنصلي فرنسا وبريطانيا على وجه التحديد كونهما الدولتين الأقوى في أوروبا، إذ تحصلا على امتيازات لم يتحصل عليها قناصل الدول الأخرى التي كانت أقل شأناً لدى حكام طرابلس كالدويلات الإيطالية ودول شمال غرب أوروبا، ومن تلك الامتيازات عدم

مسؤولية القناصل على ديون رعايا بلدانهم، وعدم خضوع أولئك الرعايا للقضاء المحلي، فيما لهم الولاية القضائية لحل النزاعات بين رعاياهم، كما نصت المعاهدات المختلفة على تمتع الرعايا الأوروبيين بحرية التجارة في عموم أراضي الإيالة وتحديد قيمة الضريبة الواجب دفعها لخزية الإيالة بما لاتزيد عن 3%[58]

4. الالتزام بدفع تعويضات أو غرامات حربية. وهي في الغالب كانت شرطاً أورومتوسطي فرض على حكومة طرابلس، وقد اختلفت نصوص المعاهدات حول هذا البند، فعلى سبيل المثال أصرت حكومة طرابلس في معاهدة 1801م مع فرنسا على عدم تحديد قيمة التعويض خلافاً لما جرت عليه العادة في المعاهدات السابقة[59] بل إن فرنسا جعلت من نفسها وفق منطق القوة حامية لكل الدول الأوروبية في مواجهة طرابلس عندما اشترطت عليها في معاهدة 1830م منع استرقاق المسيحين وإلغاء القرصنة وتقديم تعويضات لكل الدول الأوروبية عن الأضرار التي تلحق سفنها الجانحة على سواحل طرابلس[60]
5. فرض الموقع الجغرافي لطرابلس على حكامها طريقة ونوعية التعامل مع الطرف الآخر، فلقد شكل البحر المتوسط مصدر خطر على ليبيا عبر التاريخ، ولذلك غلب على علاقات طرابلس مع الدول الأورومتوسطية عدم الاستقرار والثبات وعدم الثقة، ومن ثم تعامل الليبيون مع القوى المشاركة والمنافسة لهم في البحر المتوسط باتباع سياسة قائمة على: أولاً. ضرب مصادر قوة الخصم والتي تتمثل في الاستيلاء على السفن التجارية وما عليها من بحارة وبضائع ومصادرتها وبيعها في طرابلس واسترقاق بحارتها. ثانياً. إجبار الدول الأوروبية على عقد معاهدات تدفع بموجبها تلك الدول أتاوات لحكومة طرابلس لضمان سلامة تجارتها في المتوسط.

6. عُرف البحر المتوسط عبر تاريخه الطويل بأنه بحر الصراعات بين شعوبه، والتي اصطبغت بصبغة دينية خلال مراحل التاريخ الوسيط والحديث، فسقوط الإمارات العربية في الأندلس نهاية القرن الخامس عشر جعل من الضفة الجنوبية للمتوسط نقاط انطلاق لأولئك المطرودين في صراعهم مع القوى الأوروبية المختلفة فيما عُرف بالجهاد البحري، وزاد من حدة هذا الصراع بروز الدولة العثمانية كدولة إسلامية كبرى داعمة لحركة الجهاد البحري التي اتخذت من دعم تلك الحركة وسيلة لمد نفوذها على شمالي أفريقيا، وكانت طرابلس إحدى نقاط ذلك الصراع، حيث تمكنت من فرض وجودها على ساحة المتوسط من خلال أساطيلها البحرية التي كانت مصدر إزعاج للدول الأوروبية الكبيرة منها والصغيرة، ويبرهن على صحة هذا الاستنتاج العدد الكبير من المعاهدات التي يحويها هذا البحث.
7. في بداية القرن التاسع عشر تغيرت موازين القوة بين ضفتي المتوسط لصالح القوى الأوروبية التي تمكنت في الربع الأول من القرن التاسع عشر من كسر شوكة القوى الإسلامية في شمال أفريقيا بتنفيذ مقررات مؤتمري فيينا 1814 – 1815م، وأكس لاشابيل 1818م القاضية بإنهاء دور دول شمال أفريقيا فيما عُرف بحركة القرصنة وإلغاء تجارة الرقيق، الذي أدى إلى اضمحلال اقتصاديات تلك الدول ومن ثم وقوعها تحت السيطرة الاقتصادية الغربية لتتساقط بعد ذلك الواحدة بعد الأخرى فريسة للاحتلال الأوروبي المباشر.

أخيراً ...

إن هذه المعاهدات التي وقعتها طرابلس مع الدول الأورومتوسطية والأوروبية الغربية والتي تفاوتت في نصوصها من حيث نديتها بين الأطراف الموقعة عليها، أو إجحافها في حق طرف دون الآخر، جاءت وفق ظروفها وطبيعة المرحلة التاريخية الذي وقِّعَتْ فيها. وطبقاً للأعراف الدبلوماسية والسياسية فإن المعاهدات بين الدول عبر التاريخ دائماً ما تراعى فيها

مصالح الموقعين عليها، وفق معايير متفق عليها أو معروفة بين الدول في كل عصر ولا تخرج عن ثلاثة معايير، إما الندية بين الأطراف الموقعة، وإما الإجبار أو الإكراه نتيجة لهزيمة عسكرية، أو عدم التكافؤ السياسي والاقتصادي والعسكري بين الأطراف الموقعة.

نقطة أخيرة يتوجب الإشارة اليها حتى تكتمل الصورة حول علاقة طرابلس بمحيطها المتوسطي، وهي الإشارة ولو بصورة مختصرة للشخصيات التي قادت الدبلوماسية الليبية في هذه الفترة، تلك الشخصيات التي تركت بصمتها على علاقات ليبيا بالعالم الخارجي، والتي تمكنت من تسخير والاستفادة من كل ما تتمتع به ليبيا من موقع استراتيجي على البحر المتوسط، وقدرات عسكرية واقتصادية في رسم علاقات بلادهم بمحيطها الإقليمي والمتوسطي والعالمي.

برز خلال هذه الفترة ثلاثة رجال تركوا بصمتهم على سياسة طرابلس الخارجية وعلاقاتها بالدول الأوروبية، أما أولهم فهو السفير محمد خوجة مهندس المعاهدة الليبية الفرنسية الموقعة عام 1720م، وهي المعاهدة الوحيدة التي وقعتها طرابلس مع فرنسا دون اللجوء للحرب كما كان الحال في السابق واللاحق، مما يدلل على قدرة الرجل الدبلوماسية وحنكته السياسية، وقد حظي باستقبال وحفاوة في باريس من قبل أعضاء الحكومة الفرنسية، والذ عُدَّ دليل على نجاحه في مهمته الدبلوماسية، مجنباً البلدين اللجوء إلى الحرب لفض منازعاتهم، متعهداً بأن تسدد طرابلس ما عليها من تعويضات للفرنسين[61]، كما ترأس البعثة الذي أوفدها أحمد القرهمانلي إلى البندقية والنمسا عام 1724م لحل الخلافات معهما.[62]

ثاني هذه الشخصيات هو الحاج عبد الرحمن آغا البديري 1720 – 1792م الذي كان سفيراً لطرابلس لدى العديد من الدول الأوروبية، وصف بأنه شخصية هادئة الطبع، رحب الصدر، واسع الأفق[63] تولى العديد من المناصب السياسية والدبلوماسية التي تمكن من خلالها من وضع بصمة ليبية على العلاقات مع العالم الأورومتوسطي ووضع ليبيا في مكانها ضمن

الدول المتوسطية الفاعلة أحياناً، كما كان له دور فعال في عقد وتوقيع العديد من المعاهدات مع الدول الأوروبية والتي حافظ من خلالها على مصالح بلده مثل اتفاقية الملح مع البندقية سنة 1763م، علاوة على إرساله كسفير مفوض إلى كل من النمسا والدنمارك والسويد وقد منح خلال توليه هذه الأعمال الهدايا التقديرية من حكومات تلك الدول مكافأة له على خدماته المميزة.(64)

ثالث هذه الشخصيات وقد تكون أشهرها وأعظمها سياسياً وفكرياً، هي شخصية حسونة محمد الدغيس سليل عائلة عملت في السياسة، إذ كان والده محمد الدغيس رئيس وزراء يوسف باشا القرهمانلي.(65)

تلقى حسونة الدغيس تعليمه في طرابلس وفرنسا، ومن ثم كان على دراية بما يجري من تغيرات فكرية وثقافية وسياسية في أوروبا، وقد خوله ذلك لتولي مناصب قيادية في بلاده، إذ كان المبعوث الرسمي لطرابلس إلى اسبانيا وفرنسا، ووكيلها التجاري في مرسيليا الفرنسية. طالب الحكومة الفرنسية بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في شأن التعريفة الجمركية بحيث يدفع التاجر الطرابلسي نفس النسبة التي يدفعها الفرنسي في طرابلس والتي لا تزيد عن 3% طبقاً لما جاء في معاهدة عام 1720م المعقودة بين البلدين.(66) عمل سفيراً لطرابلس لدى الممالك الأوروبية ومنها بريطانيا سنة 1821م حيث استقبله الملك جورج الرابع، وهناك التقى بالمفكر والفيلسوف الإنجليزي جيرمي بيتنام Jeremy Bentham مؤسس مذهب النفعية.

كان حسونة الدغيس مؤمناً بالأفكار الليبرالية الغربية ومتأثراً بالنظام السياسي الأوروبي والبريطاني على وجه الخصوص، ولذلك سعى مع الفيلسوف البريطاني إلى وضع دستور للإيالة الطرابلسية على النمط الأوروبي، غايته بناء دولة عصرية في طرابلس، تتضمن المؤسسات السياسية التي تدار بها الدولة كالجمعية الدستورية التي يتم اختيار أعضائها من قبل عامة

الشعب، واصدار دستور ينظم شؤون الحكم في الإيالة، وتقديم الباشا لضمانات استعمال السلطة، وإذا ما رفض الباشا هذه المقترحات وجب الخروج عليه واعلان العصيان المسلح.(67)

غادر حسونة الدغيس إنجلترا في أبريل 1823م عائداً إلى طرابلس متولياً عديد المناصب السياسية بها إلى أن أصبح وزيراً للخارجية بين سنتي 1826 و 1829م، ويبدو أن الظروف لم تكن لصالح الرجل إذ عرفت البلاد خلال السنوات الأخيرة من حكم يوسف القرهمانلي اضطرابات سياسية واضمحلال اقتصادي أدت إلى نشوب الحرب الأهلية بين أبناء يوسف القرهمانلي، وزاد من تردي الأوضاع تدخلات القناصل الغربيين وخاصة قنصلي بريطانيا وفرنسا في تلك الحرب، ومحاولة الدغيس الحد من تلك التدخلات أن شكل الرجل خطراً على المصالح الغربية والبريطانية على وجه الخصوص، فتمكنوا من اقناع الباشا بعزله من منصبه مما اضطره للخروج من طرابلس إلى تونس ومنها إلى استنبول حيث وافته المنية بها في17 ديسمبر 1836م.

## الهوامش

1. أرشيبالد. ر. لويس. القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط. ترجمة. أحمد محمد عيسى، مراجعة وتقديم، محمد شفيق غربال. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة. د. ت. من مقدمة المُراجع. ص. 14.
2. في هذا الشأن. انظر: عقيل محمد البربار، ثوابت تاريخ ليبيا الحديث، دراسة في تاثير مكونات الموقع والبيئة والاقتصاد على مسيرة المجتمع الليبي. مجلة الذاكرة الوطنية، العددان الثالث والرابع، يوليو 2016م، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، مكتب الزاوية، 2016م. ص 8 – 71.
3. هربرت فيشر. تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789 – 1950. تعريب، أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع. دار المعارف، القاهرة، 1993م، ص2... ايضاً. روماتيو أندرسون.

تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا. تعريب، نورالدين حاطوم، دار الفكر، دمشق1977م، ص 190 – 217.

4. روماتيو أندرسون. المرجع السابق. ص 303 – 307.
5. المرجع نفسه. ص 308.
6. للإجابة على هذا التساؤل يمكن العودة إلى كتاب: لويس رايت، جوليا ماكليود. الحملات الأمريكية على شمالي أفريقيا في القرن الثامن عشر. تعريب، محمد روحي البعلبكي، مكتبة الفرجاني، طرابلس . د . ت.
7. للمزيد حول أحداث تلك الفترة انظر: محمد بن غلبون. التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من اخبار. تحقيق الطاهر أحمد الزاوي، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1967م... ايضاً. أحمد النائب الانصاري. المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس، د. ت. .. ايضاً. شارل فيرو. الحوليات الليبية. ترجمة وتحقيق. محمد عبدالكريم الوافي، دار الفرجاني، طرابلس د.ت.. ايضاً. حسن الفقيه حسن. اليوميات الليبية. ج1. 1551 – 1832م, تحقيق. محمد الأسطى، عمار جحيدر. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس 2001م.
8. بول ماساي. الوضع الدولي لطرابلس الغرب " نصوص المعاهدات الليبية الفرنسية إلى نهاية القرن التاسع عشر ". ترجمة. محمد مفتاح العلاقي، مراجعة وتعليق، علي ضوي. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1991م، ص 63 – 72.
9. للمزيد حول هذه الأحداث انظر: رودلفو ميكاكي. طرابلس الغرب تحت حكم اسرة القرهمانلي. تعريب طه فوزي، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1961م.. ايضاً. كوستانزيو برنيا. طرابلس من 1510 – 1832م. ترجمة، خليفة التليسي، مكتبة الفرجاني، طرابلس

1969م... ايضاً. حسن الفقيه حسن. اليوميات الليبية، ج1. 1551 – 1832م. مصدر سابق.

10. بول ماساي. مصدر سابق. ص 75 – 83... ايضاً. باولو توسكي. المصادر غير المنشورة لتاريخ طرابلس. ترجمة وتعليق، إبراهيم أحمد المهدوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 2003م. ص 45.
11. بول ماساي. مصدر سابق. ص 103، 104... ايضاً. باولو توسكي. مصدر سابق. ص 47، 48... ايضاً. شارل فيرو، مصدر سابق. ص 451.
12. بول ماساي. مصدر سابق. ص 107، 108... ايضاً. باولو توسكي. مصدر سابق. ص 46.
13. باولو توسكي. مصدر سابق. ص 48... ايضاً. شارل فيرو. مصدر سابق. ص 556.
14. باولو توسكي. مصدر سابق. ص 48.
15. شارل فيرو. الحوليات الليبية. الكتاب الثاني. ص 611... ايضاً. بول ماساي. مصدر سابق. ص 133 – 146... ايضاً. باولو توسكي. مصدر سابق. ص 49.
16. بول ماساي. مصدر السابق. ص. 109 ، 110.
17. ميكال دي ايبالسا. معاهدة السلام الأولى الاسبانية اللبية 1784م. ترجمة. طه إدريس، مراجعة نجاح القابسي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس. 1980م.
18. ) جورجو كابوفين. طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر. ترجمة عبدالسلام باش امام. مراجعة عمر محمد الباروني. منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس 1988م.ص 41.
19. نفس المصدر. الوثيقة رقم 9. ص 264.

20. محمد الهادي أبوعجيلة. النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرهمانلية 1711 – 1835م وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي. 1997م. ص 374.
21. كابوفين. مصدر سابق. الوثيقة رقم 18. ص 285، 286.
22. نفس المصدر. الوثيقة رقم 16. ص 277 – 283.
23. نفس المصدر. الوثيقة رقم 28. ص 317 – 319... ايضاً. فيرو. مصدر سابق. ص 464.
24. نفس المصدر. ص 64.
25. إمحمد سعيد الطويل. العلاقات السياسية والتجارية بين ليبيا ودول غرب أوروبا المتوسطية. المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس 2012م. ص 116.
26. إبراهيم أحمد المهدوي. دراسات في الأرشيف والمعلومات. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1998م. ص 193.
27. إمحمد الطويل. مرجع سابق. ص 118.
28. المرجع السابق. ص 195.
29. عبد الله خليفة الخباط. العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وإنجلترا 1795 – 1832م. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس. 1985م. ص 114 ، 115.
30. ) فيرو. الحوليات الليبية، الكتاب الثاني. مصدر سابق. ص 597 – 599.
31. عمر بن اسماعيل. انهيار الأسرة القرهمانلية في ليبيا 1795 – 1835م. دار الفرجاني، طرابلس 1966م. ص 418 – 420.
32. حسن الفقيه حسن. اليوميات الليبية ج1. مصدر سابق. ص 326 ، 327.

33. ميكاكي. مصدر سابق. ص 49.
34. إمحمد الطويل. مرجع سابق. ص 227.
35. جلال يحى ، محمد نصر مهنا. المواني ومشكلاتها في العلاقات الدولية. دار المعارف. القاهرة. 1980م. ص 112 – 128.
36. باولو توسكي. المصادر غير المنشورة لتاريخ طرابلس، ترجمة وتعليق إبراهيم أحمد المهدوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 2003م، ص 141... ايضاً. شارل فيرو. مصدر سابق. الكتاب الأول. ص 199.
37. نيكولاي . أ . بروشين. تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين. ترجمة وتقديم، عماد حاتم. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت 2001م، ص 93.
38. كاستانزيو برنيا. طرابلس من 1510 – 1850م. ترجمة خليفة التليسي، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1969م. ص237 – 240.
39. باولو توسكي. مصدر سابق. ص 143.
40. محمد الهادي أبوعجيلة. النشاط الليبي في البحر المتوسط. مرجع سابق. ص 113.
41. جون رايت. تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور. ترجمة. عبدالحفيظ الميار، أحمد اليازوري، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1972م، ص 98... ايضاً. ميكاكي. مصدر سابق. ص 64.
42. محمد الهادي أبوعجيلة. مرجع سابق. ص 228 – 233.. ايضاً. ميكاكي. مصدر سابق. ص 80.
43. بول ماساي. مصدر سابق. ص 149.
44. محمد الهادي أبوعجيلة. مرجع سابق. ص 238.
45. فيرو. مصدر سابق. الكتاب الثاني. ص 419.

46. المصدر السابق. ص 544.
47. لمصدر السابق. ص 570.
48. بن اسماعيل. مرجع سابق. ص 122.
49. لويس رايت، جوليا مكليود. الحملات الأمريكية . مرجع سابق. ص 45.
50. محمد الهادي أبوعجيلة. النشاط الليبي في البحر المتوسط. مرجع سابق. ص 260.
51. للمزيد حول العلاقات الأمريكية التونسية الجزائرية في هذه الفترة. انظر. محمد الهادي ابوعجيلة. المرجع السابق. ص.ص 36 – 104.
52. بروشين. مرجع سابق. ص 181.
53. المرجع السابق. ص 194 ، 195.
54. بول ماساي. مصدر سابق. من تقديم المراجع علي ضوي. ص 13. وردت عبارة القرن الحاضر بهذه الصيغة، وبما أن الكتاب ترجم ونشر باللغة العربية عام 1991م فإننا نعتقد أن المراجع عنى بها القرن العشرين.
55. بول ماساي. مصدر سابق. ص
56. انظر على سبيل المثال. كابوفين. مصدر سابق. معاهدة 1763م. المادة 7. ص 286.
57. انظر على سبيل المثال. المعاهدة الليبية البريطانية الموقعة عام 1751م في. محمد الهادي ابوعجيلة. مرجع سابق. ص 228 – 233... ايضاً. المعاهدة الليبية الفرنسية الموقعة عام 1729م، المواد 6، 7، 8، في . بول ماساي. مصدر سابق. ص 88 ، 89.
58. انظر على سبيل المثال. كابوفين. مصدر سابق... ايضاً. بول ماساي. مصدر سابق.

59. انظر. بول ماساي. مصدر سابق. معاهدة 1801م المادة 42. ص 125، ومعاهدة 1830م المادة 7، ص 137.. ايضاً. كابوفين. مصدر سابق معاهدة الصلح بين طرابلس والبندقية المعقودة سنة 1772م. المادة 3. ص 316.
60. بول ماساي. مصدر سابق. ص 133.
61. فيرو. الحوليات . الكتاب الثاني. مصدر سابق. ص 402.
62. كابوفين. مصدر سابق. ص48... ايضاً. عقيل محمد البربار. الحاج عبدالرحمن أغا البديري 1720 – 1792م. السفير الليبي لدى الأمم الأوروبية. جريدة طرابلس، العدد 62 ، 9 يوليو 2013م.
63. عقيل محمد البربار. حسنوة محمد الدغيس: رائد في مقاومة الاستبداد ، نادى بدولة وطنية مركزية تقوم على مبدأ التمثيل. مجلة المسلح. العدد 39. يوليو 2013م
64. كابوفين. مصدر سابق.ص 203 – 216... ايضاً. البربار. حسونة الدغيس رائد في مقاومة الاستبداد، مرجع سابق.
65. ميكاكي. مصدر سابق. ص 21.
66. البربار. حسونة الدغيس، رائد في مقاومة الاستبداد. مرجع سابق.
67. المرجع السابق.